دور البروتوكول في تعزيز مكانة الدولة

د . حسنين رشيد تقي الشيخ

مستشار في وزارة الخارجية العراقية

يمثل البروتوكول في السياسة الدولية مجموعة من الآداب والقواعد المنظمة للعلاقات الدبلوماسية وأعمال الدولة، ويعكس البروتوكول فن التعامل مع الآخرين، ويعدّ معيارًا للرقي والتقدم الثقافي والحضاري، حيث يؤثر الضغط العصري على طرق السلوك والتفاعل الاجتماعي. مع تزايد العلاقات الدبلوماسية بين الدول، أصبح من الضروري وضع قواعد معينة لضبط التفاعل بين ممثلي الدول، فالدبلوماسية القوية تمنع نشوب الحروب، وحينما تندلع الحروب، تدفع الحاجة إلى دبلوماسية فعالة لوقفها، فلا يمكن لدبلوماسية أن تنجح من دون وجود بروتوكولات واضحة، كما إن النجاح يتطلب وجود دبلوماسيين مؤهلين قادرين على تطبيق هذه البروتوكولات. في الوقت الحالي، توازن الدول بين قوتها العسكرية وفاعلية دبلوماسيتها، مما يبرز أهمية البروتوكول في دعم وتعزيز مكانة الدولة، لأن العلاقة بين البروتوكول ومكانة الدولة هي علاقة تكاملية، إذ يسهم كل منها في تعزيز الآخر، مما يعكس أهمية الالتزام بالقواعد الدبلوماسية لضمان النجاح والاستدامة في العلاقات الدولية . ولعل من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن البرتوكول لا يعمل بمعزل عن السياقات السياسية والأمنية، بل يتفاعل معها، ويتطلب مرونة مهنية وإدارية لاستيعاب الظروف المتغيرة، من دون التفريط بالمبادئ القانونية الأساس، كما إن ضعف الالتزام به قد يؤدي إلى تراجع في المصداقية الدولية، ويضعف موقف الدولة التفاوضي، ويؤثر سلبيًا في سيادتها وسمعتها الدولية.

الكلمات المفتاحية: البروتوكول، الدبلوماسية، السياسة الدولية، السياسة الخارجية، مكانة الدولة، العلاقات الدولية.

The Role of Protocol in Enhancing the State's Status

Dr. Hasaneen Rasheed Taqi

Counsellor to Iraqi Ministry of Foreign Affairs

Protocol in international politics represents a set of etiquette and rules governing diplomatic relations and state affairs. It reflects the art of dealing with others and is considered a measure of cultural and civilizational advancement، as modern pressures influence social behavior and interaction. With the increasing diplomatic relations among countries، it has become essential to establish certain rules to regulate the interactions among state representatives. Strong diplomacy prevents the outbreak of wars، and when wars do occur، the need for effective diplomacy arises to halt them. Diplomacy cannot succeed without clear protocols، and success requires qualified diplomats capable of applying these protocols. Currently، countries balance their military strength with the effectiveness of their diplomacy، highlighting the importance of protocol in supporting and enhancing the State's status. The relationship between protocol and a state's standing is complementary، as each contributes to the enhancement of the other. This reflects the importance of adhering to diplomatic rules to ensure success and sustainability in international relations. Perhaps one of the most important findings is that the protocol does not operate in isolation from political and security contexts، but rather interacts with them، requiring professional and

administrative flexibility to accommodate changing circumstances without compromising fundamental legal principles. Weak adherence to the protocol could lead to a decline in international credibility، weaken a state's negotiating position، and negatively impact its sovereignty and international reputation.

Keywords: Protocol، diplomacy، International policy، Foreign policy، State status، International relations.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2025/10/23	2025/11/17	2025/11/19

المقدمـة

يحتل البروتوكول الدبلوماسي مكانة محورية في بنية العلاقات الدولية، حيث لا يقتصر دوره على ضبط المراسم والإجراءات الشكلية، بل يعد أداة استراتيجية فعالة لتعزيز مكانة الدولة، ورفع سمعتها على المستويين القانوني والسياسي، فاحترام البروتوكول وتطبيق قواعده يعكسان مدى رصانة الدولة وحسن تنظيمها، كما يسهمان في ترسيخ الثقة وبناء جسور التعاون مع بقية الفاعلين الدوليين، ويندرج ذلك في إطار دعم السيادة والاحترام الدولي، إذ يظهر التزام الدولة بالبروتوكول احترامها للأعراف والقواعد الدولية، ويكرس صورتها كدولة مسؤولة ومحترمة في الأوساط الدبلوماسية.

إن الأنموذج العراقي بعد 2003 يشكل حالة دراسية بارزة على أهمية البروتوكول في استعادة الهيبة الدولية، إذ كان الالتزام الدبلوماسي في المراسم وتنظيم الاستقبالات الرسمية وتمثيل العراق بالمحافل الدولية عاملاً محوريا في إعادة بناء علاقة العراق مع العالم رغم التحديات المركبة التي واجهتها الدولة، فقد أظهر التوظيف الصحيح للبروتوكول قدرة العراق على تجاوز العقبات، وإعادة تموضعه في النظام الدولي بوصفه شريكا يحترم القوانين والأصول الدبلوماسية.

لذلك، تأتي دراسة دور البروتوكول في تعزيز مكانة الدولة كنواة أساسية لفهم العلاقة التفاعلية بين التنظيم الرسمي للفعاليات والمناسبات الدبلوماسية وبين تطوير صورة الدولة وهيبتها واستقرار علاقاتها الخارجية، وهو ما تبرهن عليه التجربة العراقية بوضوح في السنوات الأخيرة.

باتت الدول اليوم تهتم بفرقها الدبلوماسية كاهتمامها بجيوشها، ذلك أن النجاحات الخارجية لم تعد تقتصر على انتصارات الجيش، بل في أغلب من الأحيان لم تحتاج دول عظمى لشن حروب حتى تنتصر، إذ اكتفت بحراك دبلوماسي نتجت عنه انتصارات عظمى، وبهذا الصدد

يشير الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عقب سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1989: "حققت وزارة الخارجية والدبلوماسية الأمريكية انتصارا يفوق الانتصار العسكري في الحرب العالمية الثانية"، ومؤخرا قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن تفكك الاتحاد السوفيتي: "امتلكنا قوة نووية هائلة ولكننا افتقدنا للعمل الدبلوماسي الداعم للجيش".

وإزاء ذلك أصبحنا في عالم تتحرك فيه الدول بقوة جيشين، جيش عسكري وآخر دبلوماسي، وفي منطقة الشرق الأوسط يحلم كثيرون بأداء دور رجل الإتيكيت والبروتوكولات (أو ما يعرف بالعمل السياسي)، ولكنهم يتعثرون بكثير من المطبات، وأبرزها التداخل في المصطلحات والمفاهيم، في وقت لا تشجع الحكومات كثيرا على هذا العمل، لكنها في الوقت نفسه لن تتمكن من تتجاهل أي شخص يمتلك مهارات عليا في هذا المجال، لا سيما في مجال البروتوكول والإتكيت التي تعد مهارات تكتسب، وهي فن يتم إتقانه من خلال الممارسة والمحاكاة.

أولًا: أهمية البحث

يعد البروتوكول الدبلوماسي من الركائز الأساس في بناء وتعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية، في القانون الدولي، ولا يقتصر البروتوكول على آداب المراسم فقط، بل يعد جزءا لا يتجزأ من تعزيز السيادة واحترام المبادئ الدولية، وتنظيم العلاقات بين الدول، والبحث في هذا الموضوع مهم لأنه:

1. يوضح دور البروتوكول كأداة قانونية ودبلوماسية لتعزيز الاحترام الدولي للدولة.
2. يبين كيف يسهم الالتزام بالبروتوكول في دعم العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف.
3. يساعد صانعي القرار والدبلوماسيين على فهم قواعد التفاعل الرسمي وترتيب الأولويات بما يعزز مكانة الدولة.
4. يعالج دور البروتوكول في تجنيب النزاعات الدبلوماسية وتحقيق الاستقرار الدولي.

ثانيًا: إشكالية البحث

إن إشكالية البحث تتحدد بالآتي:

ترتبط مكانة وسمعة الدولة بشكل كبير بمجموعة من المتطلبات والعوامل والبروتوكولات وقواعده تدخل ضمن تلك المتطلبات ولذلك ترتبط إشكالية البحث بالتساؤل الرئيس الذي مفاده

كيف يؤثر البروتوكول وقواعد تطبيقه بمكانة وسمعة الدولة؟ ومن هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من التساؤلات والتي أهمها:

1. ما مدى الالتزام الفعلي للدول بالقواعد البروتوكولية في ظل التنافس السياسي والمصالح الاستراتيجية؟
2. هل تعارض القواعد البروتوكولية مع الأوضاع السياسية أو الطارئة التي قد تؤثر في احترام المراسم الرسمية؟
3. هل إن غموض بعض قواعد البروتوكول ومرونتها التي قد تفسر بطرق تختلف من دولة لأخرى، مما قد يؤدي إلى سوء فهم أو توترات؟
4. ما العلاقة بين البروتوكول والقانون الدولي العام، وهل يعدّ البروتوكول جزءا ملزما قانونيا أم مجرد عرف دبلوماسي؟
5. كيف يؤثر الوضع الداخلي للدولة (استقرار سياسي، ضعف مؤسساتي) في قدرتها على الاحترام الفعلي للبروتوكول وتعزيز مكانتها الدولية.

ثالثًا: فرضية البحث

يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الآتي:

إذا التزمت الدولة بالقواعد البروتوكولية الدبلوماسية الرسمية فإن ذلك يعدّ عاملاً أساسا في تعزيز مكانتها وسيادتها على الساحة الدولية، وإذا أخلت أو ضعف التزامها بالبروتوكول، فإن ذلك يؤدي إلى تدهور سمعة الدولة وضعف تأثيرها في العلاقات الدولية.

رابعًا: منهجية البحث

كباحث في القانون الدولي، يفضل اعتماد منهجية متعددة الجوانب تشمل المناهج الآتية:

1. المنهج الوصفي التحليلي

- دراسة النصوص القانونية المتعلقة بالبروتوكول الدبلوماسي (مثل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961) وتحليل أحكام البروتوكول وممارساته في القانون الدولي والعرف الدبلوماسي.

2. المنهج المقارن

- مقارنة ممارسات بروتوكول الدول المختلفة، وكيف يؤثر ذلك في مكانتها الدولية ودراسة حالات واقعية لدول التزمت بالبروتوكول مقابل دول أخلّت به.

3. دراسة الحالات التطبيقية (Case Studies)

- تحليل تجارب عراقية ودولية في استخدام البروتوكول لتعزيز مكانتها، خاصة في فترات الأزمات وتقييم طبيعة البروتوكول كفضاء بين القانون الوطني والدولي والعرف الدبلوماسي.

خامسًا: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة فضلًا عن المقدمة والخاتمة، فالمبحث الأول يبحث البروتوكول ومكانة الدولة، في إطار نظري ومفاهيمي ويتكون من مطلبين الأول عن ماهية البروتوكول وأسسه وقواعده والمطلب، والثاني، مكانة الدولة (المفهوم والأسس)، أما **المبحث الثاني** فيبحث في البروتوكول وتعزيز مكانة الدول عبر نماذج تطبيقية، فيحوي على المطلب الأول، العلاقة بين البروتوكول ومكانة وسمعة الدولة، والمطلب الثاني هو البروتوكول ومكانة وسمعة الدول، عبر نماذج تطبيقية مختارة، وأخيرا **المبحث الثالث** فيتمثل بدور البروتوكول في تعزيز مكانة وسمعة العراق بعد العام 2003 ، ويتكون من المطلب الأول الواقع الفعلي لدور البروتوكول في تعزيز مكانة وسمعة العراق بعد 2003، أما المطلب الثاني فهو قواعد البروتوكول وتطور مكانة العراق بعد العام 2003 (الواقع والتحديات)، أما الخاتمة فتحوي على النتائج التي توصل إليها الباحث بعد إعداد البحث والمقترحات التي سوف تساعد في سد الفجوات المستقبلية ومعالجة نقاط الضعف.

المبحث الأول: البروتوكول ومكانة الدولة: إطار نظري ومفاهيمي

تعد دراسة البروتوكول وعلاقته بمكانة الدولة من المواضيع المحورية التي تحتل مكانة بارزة في إطار البحث القانوني والدبلوماسي ضمن حقل العلاقات الدولية والقانون الدولي العام، فالبروتوكول الدبلوماسي يشكل نظاما قانونيا وعرفيا ينظم السلوك الرسمي للدول وممثليها في الساحة الدولية، ويعمل كأداة رئيسة لتعزيز مكانة الدولة وسمعتها عبر التزامها بقواعد التعاون والاحترام المتبادل بين الدول.

في هذا الإطار، يحاول المبحث الأول تقديم عرض نظري متكامل يعرف بالبروتوكول كمفهوم قانوني ودبلوماسي، ويبين أُسسه ومفاعيله في تعزيز مكانة الدولة، ويحدد المفاهيم الأساس ذات الصلة مثل السيادة، والاحترام الدولي، والتفاعل الدبلوماسي الرسمي، فضلاً عن ذلك، يسعى المبحث إلى توضيح الدور المحوري للبروتوكول كوسيلة تنظيمية ترتكز على قواعد عرفية ومنصوص عليها في مصادر القانون الدولي، والتي تسهم في بناء صورة الدولة كفاعل جدي وموثوق في العلاقات الدولية.

وبذلك، تشكل هذه الدراسة محاولة لفهم بناء منهجي لموقع البروتوكول ضمن الأدوات القانونية والدبلوماسية، التي تعتمد عليها الدول لتعزيز مكانتها الدولية، ولعرض إطار مفاهيمي يدعم التحليل اللاحق لتطبيقات البروتوكول في تعزيز مكانة الدولة، خاصة في البيئات الدولية المعاصرة التي تتسم بتعقيدات سياسية ودبلوماسية متعددة الأبعاد.

هذا المبحث يفتح الطريق لاستكشاف العلاقة التكاملية بين الالتزام ببروتوكولات الدولة والمنظومة القانونية الدولية، وكيف يمكن للبروتوكول أن يعزز السيادة ويحافظ على المصالح الاستراتيجية للدولة ضمن نظام دولي قائم على قواعد وتحالفات قانونية وسياسية متعددة الأطراف.

المطلب الأول: ماهية البروتوكول وأسسه وقواعده وأهميته

يعد البروتوكول أكثر من مجرد مجموعة من القواعد والشكليات؛ فهو نظام معقد ومتطور يحدد أُسس التفاعل الرسمي بين الدول والمؤسسات الدولية، لقد تحول مفهوم البروتوكول عبر العصور ليصبح أداة استراتيجية فعالة في يد صانعي السياسة الخارجية، إذ يمثل لغة دولية عالمية تفهمها الأمم جميعا وتلتزم بمضامينها[1].

يتألف البروتوكول من قسمين رئيسين متكاملين، المستوى الرسمي الذي ينظم العلاقات بين ممثلي الدول، والمستوى الاحتفالي الذي يضبط المناسبات والفعاليات العامة.

وفي الجانب الرسمي، يضع البروتوكول إطارا دقيقا للتعامل بين الدبلوماسيين، من ترتيب الجلوس في المؤتمرات إلى صيغ المخاطبة الرسمية، أما في الجانب الاحتفالي، فيبرز دوره في تنظيم الفعاليات الكبرى مثل زيارات رؤساء الدول وحفلات الاستقبال، حيث تصبح كل حركة وإشارة جزءا من رسالة سياسية وثقافية عميقة تعكس مكانة الدولة وقيمها[2].

تكمن الأهمية الجوهرية للبروتوكول في أنه أداة لبناء الصورة الذهنية للدول، كما إن الإجراءات البروتوكولية المنظمة تسهم بشكل فعال في تعزيز مكانة الدولة وهيبتها على الساحة الدولية، علاوة على ذلك، يلعب البروتوكول دورا حيويا في تسهيل الحوار الدبلوماسي، فهو يوفر أرضية مشتركة للتواصل، مما يقلل من سوء الفهم ويسهل عملية تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، حتى في ظل وجود خلافات سياسية[3].

من الناحية العملية، يتطلب تطبيق البروتوكول توازنا دقيقًا بين المرونة والدقة، فالمرونة ضرورية للتكيف مع الظروف الطارئة والاختلافات الثقافية، بينما تضمن الدقة احترام التقاليد والأعراف الدبلوماسية الراسخة، وهذا التوازن هو ما يجعل البروتوكول فنا دبلوماسيا راقيا يتطلب خبرة عميقة وإدراكا شاملاً لخبايا العلاقات الدولية المعاصرة.

ويمكن تقسيم هذا المطلب إلى:

- **أولًا: تعريف البروتوكول لغةً واصطلاحا**
- **ثانيا: أهمية البروتوكول الاستراتيجية**

أولًا: تعريف البروتوكول لغةً

1.البروتوكول لغةً: تتألف كلمة "بروتوكول" من أصول يونانية قديمة، حيث يعني مقطع "بروتو" الأول، و"كولون"[4] الورقة أو الصفحة، مما يوضح دوره الأصيل كمجموعة من القواعد الأساس التي تحكم العلاقات الرسمية.

في العصر الحديث، تطور هذا المفهوم ليشمل منظومة متكاملة من الإجراءات والسلوكيات التي تنظم التفاعلات بين الدول، ويشمل أبعادا رئيسة هي:

أ.البعد السياسي: الذي ينظم العلاقات الرسمية بين الدول.

ب.البعد الاحتفالي: الذي يعنى بتنظيم المناسبات والمراسم الرسمية.

ج. البعد الثقافي: الذي يعكس التقاليد والقيم الوطنية، وهذه الأبعاد الثلاثة تشكل معا نظاما متكاملاً يوازن بين متطلبات الدبلوماسية الرسمية وخصوصيات كل ثقافة.

2.البروتوكول اصطلاحا: البروتوكول اصطلاحا هو "مجموعة من القواعد والإجراءات الرسمية التي تنظم العلاقات والمعاملات بين الدول أو المؤسسات في السياق الدبلوماسي والرسم الرسمي"[5] ، ويعد البروتوكول إطارا تنظيميا يحدد آداب السلوك، وترتيب الأولويات، وأساليب

المخاطبات، وطقوس الاستقبال، وتنظيم المناسبات الرسمية، بغرض تحقيق التناغم والاحترام المتبادل بين الأطراف المختلفة.

بمعنى أدق، البروتوكول هو "لغة غير مكتوبة"[6] تعبر عن قواعد تنظيم المراسم والإجراءات التي تضمن حسن سير التعاملات الرسمية والدبلوماسية، وتبرز مكانة الدولة وهيبتها من خلال الالتزام بالمعايير المقبولة دوليا.

يمكن تلخيص التعريف الاصطلاحي للبروتوكول كما يلي:

"البروتوكول هو النظام الرسمي والقواعد المعتمدة التي تحكم سير العلاقات والمناسبات الدبلوماسية والرسمية بين الدول والمنظمات، ويهدف إلى تنظيم السلوك وإظهار الاحترام المتبادل، بما يعزز مكانة الدولة وسمعتها على الساحة الدولية"[7].

هذا التعريف يستند إلى المفاهيم القانونية والدبلوماسية التي تحيط بالبروتوكول ضمن إطار القانون الدولي والعرف الدبلوماسي.

ثانيًا: أهمية البروتوكول الاستراتيجية

تكمن الأهمية الجوهرية للبروتوكول في كونه أداة فعالة لبناء الثقة وتعزيز التعاون بين الدول، من خلال الالتزام بالقواعد البروتوكولية، إذ تظهر الدول احترامها المتبادل، وتؤكد التزامها بالنظام الدولي، وأيضا يسهم البروتوكول في منع سوء الفهم والنزاعات التي قد تنشأ عن الاختلافات الثقافية أو التفسيرات الخاطئة للسلوكيات.

ففي الزيارات الدبلوماسية والفعاليات الرسمية، تتحول الإجراءات البروتوكولية إلى رسائل سياسية غير مباشرة، فترتيب الجلوس، وطريقة استقبال الضيوف، وحتى قائمة الطعام، كلها تحمل دلالات مهمة بشأن طبيعة العلاقات بين الدول، هذه التفاصيل الدقيقة تشكل لغة صامتة يفهمها الدبلوماسيون المخضرمون، وتعد عنصرا حاسما في تشكيل الرأي العام الدولي من خلال التغطية الإعلامية للفعاليات الرسمية[8].

وفي عصر العولمة والتواصل السريع، يواجه البروتوكول تحديات جديدة تتطلب مرونة في التطبيق مع الحفاظ على جوهره، كما إن تزايد عدد الفاعلين الدوليين من غير الدول، وتنوع الثقافات، وظهور الدبلوماسية الرقمية والاجتماعات الافتراضية، كلها عوامل تدفع الخبراء إلى إعادة النظر في بعض الجوانب التقليدية للبروتوكول ورغم هذه التغيرات، تظل المبادئ الأساس

للبروتوكول ثابتة من الاحترام المتبادل، وحسن النية، والرغبة في التفاهم، وهذه القيم هي التي تحكم تطور القواعد البروتوكولية، مع تعديل التفاصيل لمواكبة العصر مع الحفاظ على الجوهر، **لذا يمكن القول إن البروتوكول ليس مجرد مجموعة من القواعد الجافة، بل هو فن دبلوماسي راقٍ يجمع بين التقاليد الراسخة والمرونة المعاصرة، كما إنه اللغة الصامتة للدبلوماسية التي تضمن استمرار الحوار بين الأمم وسلامة العلاقات الدولية في عالم يزداد تعقيدا.**

المطلب الثاني: مكانة الدولة (المفهوم والأسس)

تعدّ مكانة الدولة من المفاهيم الأساس والمحورية في حقل العلاقات الدولية والقانون الدولي العام، حيث تمثل موقع الدولة في النظام الدولي، ومدى تأثيرها على الساحة الدولية، وتتجاوز مكانة الدولة مجرد الاعتراف القانوني بوجودها، لتشمل مجموعة من العوامل التي تحدد قوتها السياسية والاقتصادية والثقافية، ومدى تفاعلها الفعال مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية[9].

ففهم مكانة الدولة يستلزم استيعاب الأُسس القانونية والسياسية التي ترتكز عليها، والتي تشمل السيادة الوطنية، والاعتراف الدولي، والاستقرار الداخلي، والالتزام بالقانون الدولي، وهذه الأسس تشكل الركائز التي تعزز موقع الدولة القانوني والسياسي، وتمكنها من ممارسة دور فاعل وذو وزن في النظام الدولي[10].

في هذا المطلب، سيتم تناول المكانة من زاويتين أساس، وهما عرض مفهوم مكانة الدولة، وتحديد خصائصها، فضلًا عن تحليل الأسس التي تستند إليها، مع الاستناد إلى المبادئ القانونية والمقررات الدولية التي تشكل الإطار القانوني والفعلي لفهم هذا المفهوم الحيوي.

أولًا: مفهوم مكانة الدولة

مكانة الدولة تمثل موقعها وأهميتها في النظام الدولي ومدى نفوذها وتأثيرها بين الدول الأخرى، وهي تعكس موقع الدولة في الهيكل الدولي السياسي والاقتصادي والثقافي، ووفقًا لمرجعيات القانون الدولي، لا يوجد تعريف موحد لمفهوم "مكانة الدولة" في نصوص القانون الدولي، ولكنه يستدل عليه من خلال مجموعة من العوامل والخصائص التي تترجم قدرة الدولة على التأثير والاحترام في العلاقات الدولية[11].

وينظر إلى مكانة الدولة من خلال ما يأتي:

1. موقعها في ترتيب العلاقات الدولية ومدى قدرتها على التأثير في القرارات الدولية.

2. قدرة الدولة على ممارسة السيادة الفعلية على أراضيها وشعبها.
3. الاحترام والاعتراف الذي تحظى به من دول أخرى ومن المؤسسات الدولية.
4. مقومات القوة المتنوعة (اقتصادية، عسكرية، سياسية، ثقافية).
5. المشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات.

وعرف مفهوم الدولة في القانون الدولي بحسب اتفاقية مونتيفيديو (1933) والتي حددت عناصر قيام الدولة الأساس، من سكان دائمين، وإقليم محدد، وحكومة فعالة، والقدرة على الدخول في علاقات دولية، ومكانة الدولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه العناصر، فضلاً عن قدرتها على الحفاظ والاستمرار في حدود السيادة[12].

كما تؤكد مبادئ القانون الدولي، ومنها ميثاق الأمم المتحدة، على احترام سيادة الدول ومكانتها القانونية المتساوية، مع الاعتراف بأن قوة الدولة لا تقاس فقط بعناصر القوة التقليدية وإنما تتضمن عوامل عدة مثل الاستقرار الداخلي، القدرة على حماية حقوق الإنسان، والالتزام بالقانون الدولي[13].

ثانيًا: أسس مكانة الدولة

إن أسس مكانة الدولة تستند إلى ركائز رئيسة عديدة توافقًا مع مبادئ القانون الدولي العام، وتتضمن:

1. **السيادة الوطنية:** وتعني الاستقلال الكامل للدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية من دون تدخل خارجي، وهي الأساس القانوني لمكانة الدولة،[14]، والسيادة تمثل أساس وجود الدولة القانونية وشرعيتها، وتشكل مظهرين متلازمين، مظهر داخلي (سلطة الدولة على الإقليم والشعب)، ومظهر خارجي (الاستقلال في العلاقات الدولية).
2. **الاعتراف الدولي:** إن عملية الحصول على اعتراف دولي فاعل من دول أخرى ومن المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة يعد ركيزة رئيسة لمكانة الدولة، ويضمن لها المشاركة في النظام الدولي[15].
3. **القدرة على حماية الاستقرار الداخلي:** يشمل ذلك وجود نظام حكم فعال، وقوى أمنية متماسكة، وقدرة على فرض القانون داخل الإقليم، مما يعزز مكانة الدولة ويظهر قوتها التنظيمية[16].

4. **القوة الاقتصادية والسياسية:** قوة الدولة الاقتصادية تعزز من مكانتها في العلاقات الدولية، إذ تتيح لها فرصا أوسع للتحالفات والتمثيل في المحافل الدولية، كما إن الاستقرار السياسي يعزز من احترام الدولة ومكانتها[17].
5. **الالتزام بالقانون الدولي والمعاهدات:** احترام الدولة للقواعد القانونية الدولية والتحالفات يرسخ مكانتها القانونية والسياسية، ويدعم موقفها في النظام الدولي.
6. **التمثيل الدبلوماسي الفعال:** يمتد إلى القدرة على بناء علاقات دبلوماسية متينة عبر الالتزام بالبروتوكولات القانونية والدبلوماسية التي تعزز احترام الدولة ومكانتها، **لذا يرى الباحث أن أسس مكانة الدولة تقوم بالدرجة الأولى على سيادة وطنية قوية تضمن استقلالها في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، فضلًا عن الاعتراف الدولي الفعال الذي يمنحها المشروعية والشرعية ضمن النظام الدولي، كما يؤكد الباحث أن توافر الاستقرار السياسي والقدرة على الالتزام بالقانون الدولي يسهمان في ترسيخ مكانة الدولة وتعزيز نفوذها وسمعتها عالميا، ومن ثم، فإن تناغم هذه الأسس يشكل قاعدة صلبة لدولة فاعلة وقوية في العلاقات الدولية.**

المبحث الثاني : البروتوكول وتعزيز مكانة الدول

يمثل البروتوكول الدبلوماسي واحدا من أهم الأدوات غير القانونية المكتوبة التي تلعب دورا محوريا في ترسيخ مكانة الدول على الساحة الدولية، حيث يتجاوز كونه مجرد تنظيم للمراسم والاحتفالات الرسمية إلى كونه آلية فعالة لتنظيم سلوك الدول وممثليها، وضمان تحقيق علاقات دولية متوازنة تقوم على الاحترام المتبادل والاحترافية. وتعكس قواعد البروتوكول مدى التزام الدولة بالقيم الدبلوماسية الدولية ومبادئ السيادة والسياسات الخارجية الرشيدة، مما يسهم في دعم صورتها القانونية والسياسية ويعزز من ثقة شركائها الدوليين.

إن هذا المبحث يأتي في سياق الحاجة إلى فهم عميق وشامل لكيفية مساهمة البروتوكول في بناء وتعزيز مكانة الدول، ليس فقط من خلال المظاهر الشكلية بل عبر ممارسات دبلوماسية متماسكة تخلق مناخا إيجابيا لتطوير التحالفات، وتيسير الحوار، وحل النزاعات طبقًا للقواعد الدولية، كما يبحث المبحث في نماذج تطبيقية تعكس الدور الحيوي للبروتوكول في مختلف

المواقف والفعاليات الدولية، ويبرز الأثر القانوني والسياسي لهذه الممارسات على مكانة الدولة، مما يوسع أفق القارئ حول دور البروتوكول كرافعة أساس في السياسة الدولية.

بالتالي، يحاول هذا المبحث في استكشاف العلاقة التفاعلية بين الآليات الدبلوماسية الدقيقة، ومكانة الدولة المتجددة في نظام عالمي ديناميكي ومعقد، حيث يبرز مدى الحاجة إلى التكامل بين الجانب القانوني والعرفي للبروتوكول لتعزيز حضور الدول وفاعليتها في محافل صنع القرار الدولي.

المطلب الأول: العلاقة بين البروتوكول ومكانة وسمعة الدولة

تلعب قواعد البروتوكول الدبلوماسي دورا جوهريا في تعزيز مكانة الدولة وسمعتها على المستوى الدولي، فالبروتوكول ليس مجرد تنظيم للمراسم والاحتفالات، بل هو أداة قانونية وعرفية تعكس مدى احترام الدولة للمعايير الدولية والتزامها بالآداب الدبلوماسية، مما يسهم في بناء صورة إيجابية لها بين الدول الأخرى، والالتزام بالبروتوكول ينم عن مستوى متقدم من الحرفية السياسية ويظهر الدولة كفاعل جاد وموثوق[18].

أما العلاقة بين البروتوكول ومكانة الدولة تتجلى في النقاط الآتية:

1. **تعزيز الهيبة والاحترام الدولي:** فالدول التي تلتزم بالبروتوكول تبرز كدول منظمة ومحترمة تعطي أهمية للتراتبية والاحترام المتبادل، مما يرفع مكانتها القانونية والسياسية، ويجذب الشركاء الدوليين.
2. **دعم التواصل الدبلوماسي الفعال:** البروتوكول يسهل المفاوضات الرسمية عبر تحديد قواعد السلوك مثل ترتيب الجلوس، وأسبقية الحديث، وطريقة تبادل الهدايا، مما يخفف من فرص الخلافات وسوء الفهم[19].
3. **تثبيت الثقة والالتزام:** البروتوكول يعزز الثقة بين الدول، إذ إن حسن الالتزام به يدل على احترام الدولة للاتفاقات والمواثيق الدولية، وهذا يحسن سمعتها ويجعلها شريكا مرغوبا به في التعاون الدولي.
4. **الحد من النزاعات الدبلوماسية:** عبر وضع أطر واضحة للتصرف الرسمي، وهنا يحد البروتوكول من الاحتكاكات الناتجة عن اختلاف العادات أو تفسير التصرفات، مما يحافظ على استقرار العلاقات الدولية[20].

5. **إبراز الهوية والثقافة الوطنية:** من خلال مراعاة البروتوكول في تبادل الهدايا الرسمية وتنظيم المراسم، يمكن للدولة إظهار خصوصيتها الثقافية والحضارية، مما يعزز صورتها على الساحة الدولية.

إن البروتوكول هو عنصر مكمل لقوة الدولة، فهو يعكس مهنيتها التنظيمية وقدرتها على الحفاظ على سيادتها وصورتها بطريقة قانونية ودبلوماسية منظمة.

المطلب الثاني: البروتوكول ومكانة وسمعة الدول - نماذج تطبيقية مختارة (مصر-الإمارات العربية المتحدة)

في هذا المطلب سيتم تناول مرجع مهم يختص في الجانب القانوني لموضوع البروتوكول هي اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، وعند الحديث عن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 والتي تعدّ أهم المعاهدات في القانون الدولي، حيث نظمت الإطار القانوني للعلاقات بين الدول، ووضعت قواعد واضحة للحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1964 ، وتم اعتمادها من معظم الدول، مما جعلها المرجع الأساس في القانون الدبلوماسي.

وتستند الاتفاقية إلى مبادئ القانون الدولي العرفي، حيث قامت بتدوين وتطوير الأعراف الدبلوماسية التاريخية، مثل حرمة المبعوثين الدبلوماسيين التي تعود إلى العصور القديمة، وتتمثل أهميتها القانونية في أنها:

1. **توحد الممارسات الدبلوماسية:** حيث وضعت معايير موحدة للعلاقات الدبلوماسية بدلاً من الاعتماد على القوانين المحلية المتباينة.
2. **تكريس مبدأ المعاملة بالمثل:** إذ تنص المادة 47 على أن الدول لا يجوز أن تميز بين البعثات الدبلوماسية، إلا في حالات محدودة.
3. **الحماية القانونية للدبلوماسيين:** وهنا تضمنت نصوصا صريحة تمنع ملاحقة الدبلوماسيين قضائيا أو انتهاك حرمة مقار البعثات.

ومن أبرز الجوانب القانونية في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية هي:

1. **الحصانة القضائية (المواد 29–32):** إذ يتمتع المبعوثون الدبلوماسيون بحصانة كاملة من الولاية القضائية للدولة المضيفة، سواء في القضايا المدنية أو الجنائية، كما لا يجوز تفتيش أو احتجاز الوثائق الرسمية للبعثة.
2. **حرمة مقر البعثة (المادة 22):** يعد مقر البعثة الدبلوماسية جزءا من أراضي الدولة المرسلة، ولا يجوز للدولة المضيفة دخوله دون إذن.
3. **الالتزامات المتبادلة (المواد 41–42):** على الدبلوماسيين احترام قوانين الدولة المضيفة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما يجب على الدولة المضيفة توفير الحماية الكافية للبعثات الدبلوماسية.

وهنا لا بد لنا من ذكر أن هذه الاتفاقية (اتفاقية فيينا 1961) تمثل إنجازا قانونيا بارزا في ترسيخ الاستقرار الدبلوماسي، حيث اتسمت بالاتزان بين حقوق وواجبات الدول والبعثات الدبلوماسية، ورغم التحديات المعاصرة، مثل النزاعات حول سوء استخدام الحصانات، تظل الاتفاقية الإطار القانوني الأكثر فاعلية في تنظيم العلاقات الدولية، ومن خلال هذه الاتفاقية نظمت المراسم في الدول وتراعي في فقراتها نصوص هذه الاتفاقية، كما إنه لا تتعارض بشكل كبير مع نصوصها.

ولمعرفة مدى تأثير البروتوكول في تعزيز مكانة الدولة وسمعتها، يمكن دراسة نماذج تطبيقية متنوعة في مواقف رسمية ودبلوماسية مهمة توضح كيف يترجم البروتوكول إلى مفعول عملي على المستوى الدولي، وسوف نتناول الأنموذج المصري والأنموذج الإماراتي لمعرفة مدى التطور الحاصل والمتغيرات التي طرأت عليه لمقارنته مع الأنموذج العراقي في المبحث الثالث.

أولًا: الأنموذج المصري

عند دراسة الأنموذج المصري في إجراءات استقبال الرؤساء والملوك، لا بد في البداية من التطرق بشكل سريع إلى أن مصر، تمتلك تاريخا طويلاً في تنظيم استقبال كبار الزوار، بدءا من العصر الملكي مرورا بالحقبة الناصرية ووصولاً إلى العصر الحديث، وكما أسلفنا سيكون التركيز فقط منذ فترة تأسيس الجمهورية المصرية الحديثة، وسيتم الحديث عن الخمسين عاما الأخيرة منذ فترة سبعينيات القرن الماضي، إذ تكمن أهمية إجراءات المراسم في جمهورية مصر العربية[21] على ما يأتي:

أ. تعزيز المكانة الدولية: تعكس البروتوكولات الدقيقة هيبة مصر كدولة رائدة في المنطقة.

ب. الحفاظ على التقاليد الدبلوماسية: تتبع مصر تقاليد مراسمية متوارثة مع تطويرها وفقاً للمعايير الدولية.

ج. تعزيز العلاقات الثنائية: الاستقبال الرسمي الجيد يرسخ الثقة ويسهل التعاون السياسي والاقتصادي.

د. إبراز الثقافة المصرية: تُظهر المراسم العراقة المصرية من خلال الفنون والعمارة والضيافة.

وهنا يرى الباحث أن إجراءات المراسم في مصر تطورت عبر عقود من الزمن وخلال مراحل عديدة بما يتناسب وحجم ومكانة مصر وممارسة دورها في الريادة العربية.

ثانيًا: أنموذج الإمارات العربية المتحدة

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجا بارزا في مجال البروتوكول، حيث استطاعت، رغم حداثة تأسيسها عام 1971، بناء نظام مراسم متقن يعزز مكانتها الدولية، يجمع هذا النظام بين الأصالة العربية والحداثة العالمية، وقد مر تطور البروتوكول في الإمارات بثلاث مراحل رئيسة:

1. المرحلة التأسيسية (1971-1990)

في هذه المرحلة، بعد قيام الاتحاد، تم وضع القواعد الأولية للبروتوكول مستفيدة من التقاليد العربية والإسلامية، وكان الاستقبال في المطارات الرئيسة بسيطاً، ويشمل السجاد الأحمر وعروضا شعبية مثل "الرزفة والعيالة"، مع إقامة الولائم في القصور الأميرية أو الفنادق الفاخرة[22].

2. مرحلة التوسع والحداثة (1991-2010)

شهدت هذه الفترة تطورا كبيرا في البنية التحتية، مع تطوير المطارات وإنشاء قصور رئاسية وقاعات استقبال فاخرة مثل قصر الإمارات، وبدأت الإمارات في اعتماد بروتوكولات دولية مع الحفاظ على هويتها المحلية، وتم تنظيم استقبالات عسكرية بمشاركة الحرس الرئاسي وإدراج عروض تراثية.

3. المرحلة النموذجية (2011 حتى اليوم)

تميزت هذه المرحلة بالابتكار والاحترافية، وتم استحداث "هيئة المراسم والبروتوكول" لتنظيم الزيارات الرسمية، واستخدام التكنولوجيا المتطورة في الفعاليات، واستقبال الزوار في مواقع عالمية مثل متحف اللوفر أبو ظبي، كما شهدت هذه المرحلة ابتكارات لافتة في المراسم، مثل عروض الألعاب النارية والليزر ومشاركة طائرات "السحاب" التابعة للقوات الجوية[23].

و يعد الإعداد المسبق والدقيق لكافة التفاصيل هو جوهر نجاح المراسم، حيث يرى الباحث أن العمل الدؤوب لموظفي المراسم هو ما يظهر أثره على شاشة الإعلام، لذا، تشمل التحضيرات الضرورية النقاط الآتية:

أ. **التنسيق الأمني:** التعاون بين الشرطة والاستخبارات والجهات المضيفة لضمان أمن الضيوف.

ب. **البروتوكول اللوجستي:** تحديد مسار الموكب ومواقع الإقامة بدقة.

ج. **الإقامة والضيافة:** تخصيص أجنحة خاصة للضيوف وفق أعلى معايير الفخامة، وتقديم هدايا ذات دلالة.

د. **برنامج الزيارة:** إعداد جدول زمني مفصل يشمل توقيتات الاجتماعات السياسية، والولائم الرسمية، والجولات السياحية.

ورغم التطورات الكبيرة، لا تزال هناك تحديات تواجه إجراءات المراسم، وتتطلب دقة عالية لتجنب الأخطاء، ومن أبرز هذه التحديات[24]:

أ. **التوازن بين الأمن والبروتوكول:** الموازنة بين الإجراءات الأمنية المشددة والحفاظ على المظهر الفخم للمراسم.

ب. **مواكبة التطور التكنولوجي:** ضرورة استخدام أحدث التقنيات في تنظيم الفعاليات.

ج. **تجنب الأخطاء الدولية:** أي خطأ بروتوكولي قد يؤثر سلبا على صورة الدولة ومكانتها.

توضح هذه النماذج التطبيقية أن البروتوكول الدبلوماسي يتعدى بوصفه إجراء شكليا ليصبح أداة استراتيجية لتعزيز مكانة الدولة وسمعتها الدولية، والتزام الدولة بالبروتوكولات يعكس مستوى متقدما من التنظيم والاحترام القانوني والسياسي، ويسهم في بناء علاقات دولية مستقرة وموثوقة.

المبحث الثالث: دور البروتوكول في تعزيز مكانة وسمعة العراق بعد العام 2003 - الواقع والتحديات

بعد عام 2003، شهد العراق تغيرات سياسية وأمنية جذرية أثرت بشكل كبير في دوره ومكانته في النظام الدولي، وسط سياق مضطرب نتيجة تغيير النظام السياسي، وإعادة بناء الدولة العراقية في هذا الإطار، وبرز البروتوكول الدبلوماسي كأداة مهمة أسهمت جزئيا في محاولات العراق لتنظيم علاقاته الدولية والمحافظة على صورته وسمعته في المحافل الدولية، رغم التحديات الكبيرة التي شابت هذه المرحلة.

ينقسم هذا المبحث على مطلبين رئيسين:

- **المطلب الأول: الواقع الفعلي لدور البروتوكول في تعزيز مكانة وسمعة العراق بعد 2003.**
- **المطلب الثاني: التحديات التي واجهت تطبيق قواعد البروتوكول في الدبلوماسية العراقية ما بعد 2003.**

المطلب الأول: الواقع الفعلي لدور البروتوكول في تعزيز مكانة وسمعة العراق بعد 2003

مثلت مرحلة ما بعد عام 2003 منعطفًا خطيرا في تاريخ الدبلوماسية العراقية، إذ إن هذه المرحلة قد ارتبطت بأحداث تعد من أكثر الأحداث خطورة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، أي تغيير النظام السياسي العراقي من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، وانتهاج سياسة مغايرة إلى ما كان متبعا من السياسة السابقة، إذ صاحب هذا التغيير في مبادئ وأهداف السياسية الخارجية العراقية، كما إن هنالك قيودا كثيرة تعرقل تطور علاقة العراق مع الدول الأخرى المجاورة له، حيث إن هدف السياسة الخارجية العراقية كان يرتكز على بناء شكل إيجابي للعراق تجاه الدول المجاورة بهدف محو الصورة السلبية عنه قبل عام 2003، فضلًا عن الحفاظ على مصالح العراق، والعمل على محاولة إقناع الدول المجاورة بأن العراق دولة ديمقراطية وقوية، والقيام بدعمهم له من خلال تقديم المساعدات في مواجهة الفساد ومحاربة الإرهاب، فضلًا عن محاولة الحصول على مشاريع استثمار الأجنبية الخارجية لكي يتم إعادة إعمار الدولة العراقية من جديد، ولقد كانت

الدبلوماسية العراقية جامدة تترقب من دون التحرك، رغم محاولاتها في تكثيف حضور دبلوماسية الدول العربية في العراق، وجذب الدعم العربي لها.

وفي جمهورية العراق هناك نظام مراسم رقم (4) لعام 2016[25]، رسم ملامح العمل البروتوكولي في تنظيم عمل المراسم، حيث يعد هذا النظام الإطار القانوني المنظم لأعمال المراسم والبروتوكول في جمهورية العراق، ويحدد القواعد والإجراءات الخاصة باستقبال كبار الشخصيات وتنظيم الفعاليات الرسمية، جاء هذا النظام لتعويض النقص التشريعي في هذا المجال بعد عام 2003، وليواكب التطورات الدبلوماسية الحديثة على الصعد كافة والتي تتلاءم مع الوضع الجديد في العراق، ومن أهم الأهداف الرئيسة للنظام هي:

أ. **تنظيم العمل المراسمي** من خلال وضع معايير واضحة لاستقبال الضيوف الرسميين وتنظيم الحفلات والمؤتمرات.

ب. **تعزيز الصورة الدولية** من خلال إبراز العراق كدولة تحترم الأعراف الدبلوماسية والبروتوكولية الدولية.

ج. **توحيد الممارسات** أي العمل على القضاء على الاجتهادات الفردية في التعامل مع المناسبات الرسمية.

تضمن نظام المراسم 60 مادة تناولت أغلب محاور العمل البروتوكولي والمراسيمي والدبلوماسي في جمهورية العراق للتعامل مع كبار الشخصيات والأحداث المراسيمية، ومن أبرز محاور النظام:

1. **ترتيب الأولويات (المادة 5) وتشمل:**

أ. تحديد سلم أولويات الاستقبال الرسمي للشخصيات (رؤساء الدول، رؤساء الحكومات، الوزراء...).

ب. تخصيص مراسم خاصة لأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين.

2. **إجراءات الاستقبال (المواد 6-9) وتشمل:**

أ. تحديد عدد الوفود المرافقة للشخصيات الرسمية.

ب. تنظيم مراسم رفع العلم الوطني وأناشيد الترحيب.

ج. وضع ضوابط استخدام السجاد الأحمر.

3. المراسم الخاصة (المواد 10-12) وتشمل:

أ. تنظيم مراسم تشييع الجنازات الرسمية.

ب. إجراءات تنكيس الأعلام في المناسبات الحزينة.

ج. قواعد إلقاء الكلمات في المناسبات الوطنية.

هناك آراء بأن نظام المراسم (4) لعام 2016 قد واجه تطبيقه بعض الصعوبات لأسباب عديدة منها تعدد المرجعيات السياسية في العراق، والاختلاف في تفسير بعض المواد بين المؤسسات، فضلاً عن محدودية الملاكات المدربة على البروتوكول الدولي، لكن على كل حال فإن هذا نظام المراسم رقم (4) لسنة 2016 يمثل خطوة مهمة نحو تأسيس عمل مؤسسي في مجال المراسم الدبلوماسية[26].

بعد تغيير النظام السابق عام 2003، تركزت جهود العراق في استعادة دوره الدولي عبر آليات دبلوماسية متعددة من بينها الالتزام بالبروتوكول الدبلوماسي كوسيلة لإظهار احترامه للقوانين والعلاقات الدولية، والبروتوكول أصبح أداة لتنظيم المراسم الرسمية، واستقبال الوفود، وترتيب الأولويات، وتبادل الهدايا، وتنظيم المؤتمرات، وهو ما ساعد على ترسيخ صورة عراق منهجي ومنظم من خلال آليات عديدة، وهي كالآتي:

1. الالتزام بالبروتوكول، سعى العراق إلى تعزيز ثقته مع الدول الكبرى والإقليمية، مبينا احترامه للتقاليد والأعراف الدولية، مما أسهم في تثبيت مكانته القانونية والدبلوماسية[27].

مثال على ذلك: خلال القمة الثلاثية العراقية-المصرية-الأردنية التي استضافها العراق عام 2021 ، أظهر العراق التزاما عاليا بالبروتوكول الدبلوماسي، فعلى الرغم من التحديات الأمنية والسياسية التي يمر بها، تم استقبال الوفدين المصري والأردني في مطار بغداد الدولي بمراسم رسمية كاملة، شملت عزف النشيد الوطني لكل دولة، واستعراض حرس الشرف، وترتيبات أمنية ولوجستية متكاملة.

2. تنظيم الزيارات الرسمية لرؤساء الدول والوفود الدولية مع تميز بدقة الالتزام الترتيبي للمراسم؛ مثل استقبال الرئيس العراقي بمراسم رفع العلم، وعزف النشيد الوطني، وتقديم التهاني، وهي إجراءات بروتوكولية تعزز هيبة الدولة، وتظهر رغبتها في الانخراط الفعال في المجتمع الدولي[28].

مثال على ذلك: في عام 2021، استضاف العراق زيارة رسمية لرئيس الجمهورية الفرنسية، إيمانويل ماكرون، ولإبراز أهمية هذه الزيارة، تم تطبيق بروتوكول رسمي دقيق للغاية، وعند وصوله إلى مطار بغداد الدولي، كان في استقباله كبار المسؤولين العراقيين، وتمت مراسم استقبال فخمة شملت الآتي:

أ. **استعراض حرس الشرف:** حيث وقف جنود الحرس الجمهوري بملابسهم الرسمية لتقديم التحية العسكرية.

ب. **عزف النشيدين الوطنيين:** تم عزف النشيد الوطني الفرنسي يليه النشيد الوطني العراقي، في إشارة إلى الاحترام المتبادل بين الدولتين.

ج. **رفع العلمين:** رفع العلم الفرنسي بجانب العلم العراقي، مما يؤكد على أن الزيارة رسمية وذات طابع سيادي.

3. كما استخدمت وزارة الخارجية العراقية البروتوكول في تنسيق المؤتمرات الدولية والاجتماعات الإقليمية، مما زاد من قدرة العراق على حضور فعال في الأحداث الدبلوماسية رغم التحديات الأمنية والسياسية الداخلية[29].

أحد الأمثلة البارزة على استخدام وزارة الخارجية العراقية للبروتوكول في تنسيق المؤتمرات الدولية هو **مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة** الذي عقد في عام 2021.

وعلى الرغم من الظروف الأمنية والسياسية الصعبة، نجحت وزارة الخارجية العراقية في تنظيم هذا المؤتمر الذي جمع قادة وممثلين رفيعي المستوى من دول إقليمية ودولية، بما في ذلك فرنسا، ومصر، والأردن، وإيران، والسعودية، وتركيا.

4. هذه الممارسات أظهرت أن البروتوكول شكل جزءا من استراتيجية إعادة بناء الدولة على المستوى الدولي بطريقة تحترم القانون الدولي والتقاليد الدبلوماسية، مقدمة صورة إيجابية عن العراق كمشارك مسؤول في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: التحديات التي واجهت تطبيق قواعد البروتوكول في الدبلوماسية العراقية ما بعد 2003

إن السياسية الخارجية تركز على الدبلوماسية، وبالتالي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الدول والتفاوض معها، بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية، كما إن عملية تعزيز الممثلية الدبلوماسية في الخارج هم من أولويات وزارة الخارجية لتحقيق أفضل العلاقات مع باقي دول العالم، وحل المشكلات التي خلفها النظام السابق، وتأسيس علاقات على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بين الطرفين، وعدم التدخل في شؤون تلك الدول، واتساع رقعة النشاطات الدبلوماسية العراقية على صعيد العلاقات الجماعية والثنائية في مختلف المجالات، وركزت الدبلوماسية على حيوية العراق ودورة السياسي الخارجي بما يتلاءم مع مكانة العراق الإقليمية والدولية، وهذا ما انعكس بصورة واضحة على تزايد عدد البعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج، وكذلك البعثات العربية والدولية في العراق مما أدى إلى توظيف إمكاناته السياسية والاقتصادية[30].

رغم أهمية البروتوكول ودوره الفعلي، إلا أن الدبلوماسية العراقية بعد 2003 واجهت تحديات جوهرية عديدة أثرت في فاعلية تطبيقه وقدرته على دعم مكانة العراق وسمعته، منها:

1. **التحديات الأمنية والسياسية الداخلية:** الوضع الأمني المضطرب، والاضطرابات السياسية، وتعدد القوى السياسية أسهمت في عدم استقرار مؤسسات الدولة، مما أخر تنامي الخبرة والبنية التنظيمية للبروتوكول الدبلوماسي داخل الوزارات والمؤسسات.
2. **الاختلافات السياسية وتعدد الرؤى:** تداخل المصالح الإقليمية والدولية في العراق أدى إلى تفاوت في الالتزام بالقواعد البروتوكولية، مع ظهور ظاهرة تسيس بعض المواقف التي تؤدي إلى إرباك في التعامل الرسمي[31].
3. **نقص في الملاكات المدربة:** ضعف البرامج التدريبية والدورات المتخصصة في البروتوكول الدبلوماسي قد قلل من كفاءة التمثيل الرسمي في المحافل الدولية، الأمر الذي أثر في الانطباع العام عن الدولة العراقية.

4. **تداخل البروتوكول مع الظروف الطارئة:** كانت هناك حالات وجدت فيها قواعد البروتوكول تصادمات مع الأوضاع الطارئة التي مر بها العراق، مما عطل تنظيم المراسم وأدى إلى تجاوزات غير مقصودة في بعض المناسبات الرسمية.

يمكن القول إن البروتوكول كان أداة مهمة وفعالة ضمن محاولات العراق بعد 2003 لاستعادة مكانته وسمعته الدولية، من خلال تنظيم العلاقات الرسمية وفقًا لقواعد محددة تُظهر الاحترام المتبادل وتعزز الهيبة الدبلوماسية، وواجه هذا الدور تحديات جوهرية ترتبط بالوضع الداخلي غير المستقر، وضعف الخبرات، والتداخل في المصالح السياسية، مما استدعى مراجعة مستمرة للبروتوكول، وكيفية تطبيقه بما يتناسب مع المرحلة الجديدة، وهنا لا بد للعراق من العمل على تعزيز بناء قدرات طواقمه الدبلوماسية، ووضع آليات تنسيق واضحة داخل مؤسساته الحكومية لتطوير البروتوكول، وضمان وحدة الرؤية السياسية لتعزيز الاستقرار والفاعلية في علاقاته الدولية.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول دور البروتوكول في تعزيز مكانة الدولة، فقد استعرض الباحث مجموعة متكاملة من الأبعاد النظرية والتطبيقية التي تؤكد أن البروتوكول لا يعد مجرد آلية تنظيمية للأعراف والمراسم الدبلوماسية، بل هو أداة قانونية ودبلوماسية جوهرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمكانة الدولة وسمعتها الدولية.

- في المبحث الأول تم تقديم الإطار النظري والمفاهيمي للبروتوكول وعلاقته بمكانة الدولة، حيث بين البحث أن البروتوكول يشكل نظاما عرفيا وقانونيا ينظم السلوك الرسمي، ويعزز احترام الدول المتبادل، ويمثل ركيزة أساسية في مفهوم السيادة والاحترام الدولي.
- تناول المبحث الثاني العلاقة العملية بين البروتوكول ومكانة الدول عبر نماذج تطبيقية متعددة توضح كيف يسهم الالتزام بالدقة في قواعد البروتوكول—بما في ذلك استقبال الوفود الرسمية، وتبادل الهدايا، وترتيب الفعاليات الدولية—في تكوين صورة دولة منظمة وقوية تحظى بالاحترام والمصداقية على الساحة الدولية.
- في المبحث الثالث استعرض البحث دور البروتوكول في سياق خاص يتعلق بالعراق بعد عام 2003، حيث أظهر البروتوكول كأداة ذات أهمية في جهود العراق لإعادة بناء

مكانته وسمعته الدولية وسط واقع معقد يكتنفه تحديات سياسية وأمنية، كما أشار إلى الصعوبات التي واجهت تطبيقه التي أثرت في قدرته على تعزيز الدور الدولي للعراق.

أولًا: الاستنتاجات

1. البروتوكول يشكّل جزءا أصيلًا من القانون الدولي العرفي، ويعمل كظرف قانوني دبلوماسي متين يضمن انتظام العلاقات الدولية، واحترام السيادة.
2. الالتزام المنتظم والدقيق بقواعد البروتوكول يعزز من مكانة الدولة القانونية والسياسية، ويظهر قدرتها على إدارة علاقاتها الخارجية بحرفية واحترام متبادل.
3. ضعف الالتزام بالبروتوكول قد يؤدي إلى تراجع في المصداقية الدولية، ويضعف موقف الدولة التفاوضي، بل وقد ينجم عنه تأثير سلبي على سيادتها وسمعتها.
4. البرتوكول لا يعمل بمعزل عن السياقات السياسية والأمنية، بل يتفاعل معها، ويتطلب مرونة مهنية وإدارية لاستيعاب الظروف المتغيرة من دون التفريط بالمبادئ القانونية الأساسية.
5. تجربة العراق بعد 2003 تثبت أهمية البروتوكول في تعزيز صورة الدولة، لكنها أيضا تظهر ضرورة توافر مؤسسات مستقرة وملاكات مدربة وموحدة في الرؤية السياسية لضمان فاعلية تطبيق البروتوكول.
6. يمثل تعدد المراسم بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء في العراق ظاهرة تعكس خللاً تنظيميا ودبلوماسيا يحمل تأثيرات بارزة على صورة الدولة ومكانتها في السياسة الداخلية والخارجية، هذا الخلل إنما ينبع من عدم وضوح الأدوار البروتوكولية والتداخل في المهام والصلاحيات على مستوى البروتوكول الرسمي، ما يعرقل توحيد الرؤية الدبلوماسية، ويضعف التنسيق المؤسسي بين الهيئات القيادية العليا.

ثانيًا: المقترحات

1. ينصح بتطوير برامج تدريبية متخصصة في البروتوكول الدبلوماسي تجمع بين الجانب القانوني والسياسي لتأهيل الدبلوماسيين والملاكات الحكومية، مع تحديث مستمر للمعلومات بما يتلاءم مع المتغيرات الدولية.

2. توحيد الإجراءات البروتوكولية والسياسات الدبلوماسية داخل المؤسسات الحكومية لتفادي التشتت، وتعزيز التنسيق بين الوزارات والأجهزة المختصة في شأن البروتوكول.
3. دمج قواعد وأسس البروتوكول ضمن المناهج الأكاديمية القانونية والسياسية لتعزيز الوعي القانوني والثقافي بأهمية البروتوكول كجزء من القانون الدولي والسلوك الدبلوماسي.
4. إنشاء مراكز بحثية مختصة في دراسات البروتوكول والعلاقات الدولية تعمل على دراسة حالات وتطوير آليات مرنة للتكيف مع المتغيرات السياسية والأمنية.
5. تعزيز الجهود الدبلوماسية العراقية عبر بناء قدرات مؤسسية تعزز من احترام البروتوكول في مختلف المواقف الرسمية، مما يسهم في دعم السيادة الوطنية، وإعادة بناء سمعة الدولة في المحافل الدولية.
6. ضرورة تعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة العليا لتقليل التداخل، عبر قوانين أو قرارات تنفيذية واضحة تصون حقوق كلا الطرفين من دون تداخلات، مع بناء فرق عمل بروتوكولية مشتركة.

وبناء على هذه النتائج، يمكن التأكيد بفضل المزاوجة بين الإطار القانوني العرفي للبروتوكول والممارسات الدبلوماسية المهنية، تصبح الدول أكثر قدرة على تعزيز سيادتها ومكانتها الدولية والحفاظ على مصالحها الوطنية ضمن نظام دولي متغير ومعقد، لذلك هنا لا بد من رفع مستوى التزام الدول بالقواعد البروتوكولية، وصقل خبراتها التنفيذية، يمثل استثمارا مهما في صرح القانون الدولي والسياسة العالمية.

المصادر

(1) أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، عربي - إنجليزي - فرنسي، جامعة اليرموك، منشورات المقديسي الجزائر، ص12.

(2) خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، الأصول والتنظيم - المهام والتمثيل - الحصانات والامتيازات البروتوكول - فن التفاوض والمؤتمرات الدبلوماسية الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2012، بيروت، ص8.

(3) راتب عائشة، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963، ص9-10.

(4) سعيد عدنان ثنيان، كراسة خاصة عن دورة المراسم والبروتوكول وآداب السلوك الرسمي الإتيكيت في بيئة العمل، دورة بروتوكول وتنمية2019، فلسطين.

(5) أحمد سعيفان، مصدر سابق، ص51.

(6) الكتيبات الإرشادية، 2014 موجز الدليل الدبلوماسي للبروتوكول والإتكيت، الطبعة الأولى، قطر، المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية، ص10.

(7) المصدر نفسه، ص11.

(8) سامي الخفاجي، الدبلوماسية سلاح فاعل في تحديد مصير الإنسانية والحضارة دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص15.

(9) بيدوكان نور الدين و الرفيق عبد الواحد، 2015 قواعد البروتوكول الدبلوماسي و الإتيكيت، 25 مارس. https://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/blog-post_85.html 12/30/2025 تم زيارة الموقع في تأريخ.

(10) سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، القاهرة، ط1، ص49.

(11) عبد المجيد شكري، فنون العلاقات العامة الحديثة وقواعد الإتيكيت والبروتوكول2012، دار الفكر العربي، القاهرة، ص45.

(12) خليل حسين، المراسم والتشريفات الدبلوماسية وقواعد اللياقة والمجاملة، الجزء الثاني، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،2011، ص51-52.

(13) United Nations. (1961)، Vienna Convention on Diplomatic Relations، Treaty Series، Vol. 500، p. 95.

(14) محي الدين جمال، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، منشورات بغدادي، 2013 ط1، ص48.

(15) غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة - دراسة قانونية، ط3، دار الثقافة، عمان 2011، ص83.

(16) منتصر سعيد حمودة، القانون الدبلوماسي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص96.

(17) بشير الفاتح عبد الرحمن محمد، أسس منح الحصانات والامتيازات الدبلوماسية دراسة مقارنة مذكرة ماجستير، جامعة درمان الإسلامية كلية الشريعة والقانون، 2017، ص28.

(18) Protocol and Hospitality Department، History of Protocol and Etiquette2023، P.7. https://www.protocol.dubai.ae/ar/About/Protocol-History. تم زيارة الموقع بتاريخ 12/30/2025

(19) Salama، Ambassador Abdul Qader، 1977. qawwali alsuluk aldiblumasii Almutairi، Alta beat Alawa [Rules of Contemporary Diplomatic Conduct، First Edition]. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya، P20-21.

(20) السيد، محمد محمود، "البروتوكول الدبلوماسي: الأسس والتطبيقات"، دار النهضة العربية، 2021، ص12.

(21) أحمد المنظري، "فن المراسم والبروتوكول الحكومي"، مركز الإمارات للدراسات، 2020، ص13.

(22) هاني الكيلاني، "إدارة الفعاليات الرسمية: دليل البروتوكول الحكومي"، دار أسامة للنشر، 2019، ص8.

(23) عبد المنعم السيد، "البروتوكول والمراسم الدبلوماسية"، دار النهضة العربية القاهرة، 2015، ص62.

(24) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد القانونية، المكتبة القانونية، ط1 2009، دار زهران للنشر، عمان الأردن، ص77.

(25) نظام المراسم رقم (4) لسنة 2016، منشور في الوقائع العراقية، العدد (4466) في 2016/3/7.
(26) هاني الكيلاني، "إدارة الفعاليات الرسمية: دليل البروتوكول الحكومي"، دار أسامة للنشر، بغداد، 2019.
(27) صالح غانم حسين، الدبلوماسية العراقية وتأثيرها في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية بعد عام 2003 أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، 2020، ص23.
(28) إياد عبد الكريم مجيد، الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي بعد عام 2003، صحيفة الصباح الجديد، العدد: 290، 2016، ص3-4.
(29) عبد الأمير محسن، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية - كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، العدد 27، 2015، ص7.
(30) خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، الأصول والتنظيم -المهام والتمثيل- الحصانات والامتيازات البروتوكول - فن التفاوض والمؤتمرات الدبلوماسية الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2012، بيروت، ص251.
(31) بشير الفاتح عبد الرحمن محمد، أسس منح الحصانات والامتيازات الدبلوماسية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة درمان الإسلامية كلية الشريعة والقانون، الخرطوم، 2017، ص19-20.